| | |
|---|---|
| **الكلية** | **كلية العلوم السياسية** |
| **القسم** | |
| **المادة باللغة الانجليزية** | Human Rights |
| **المادة باللغة العربية** | **حقوق الانسان** |
| **المرحلة الدراسية** | **الأولى** |
| **اسم التدريسي** | **م.م. اكرم عبد داود** |
| **عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية** | Human rights in rights legislation, declarations, revolutions and constitutions |
| **عنوان المحاضرة باللغة العربية** | **حقوق الإنسان في تشريعات الحقوق وإعلاناتها والثورات ودساتيرها** |
| **رقم المحاضرة** | 6 |
| **المصادر والمراجع** | **حقوق الانسان / حافظ علوان الدليمي** |
| | |
| | |

**محتوى المحاضرة**

**حقوق الإنسان في تشريعات الحقوق وإعلاناتها والثورات ودساتيرها**

إن حقوق الإنسان التي تضمنتها تشريعات الحقوق التي جاءت بها الثورات في بياناتها وإعلاناتها ودساتيرها وما حوته قوانينها. ما هي الإنتاج ما لا يقل عن ثلاثة قرون من الفكر والممارسة السياسية الأوربية.

ولا ينكر أحد اليوم الدور الثوري الذي لعبته الحقوق السياسية المدنية (حقوق الإنسان وحقوق المواطن في أوربا القرن الثامن عشر، وأوربا القرن التاسع عشر. فمن وثيقة الحقوق الانكليزية عام (١٦٨٨) ، إلى الإعلان الأمريكي عام (١٧٧٦)، إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية عام (١٧٨٩) ولاحقا في الدستور الفرنسي عام (١٧٩١)، فقد اجتمعت على التأكيد على الحقوق التالية:

المساواة، والحرية، والملكية والحياة والأمن، ومقاومة الظلم. وكما يؤكد أحد المنظرين: (في هذه الإعلانات تكمن كل فلسفة الديمقراطية الليبرالية التي باسمها تمت معظم الصراعات السياسية في القرن التاسع عشر وكثير من الصراعات السياسية في

القرن العشرين. وفي مقدمتها الثورة البلشفية في أكتوبر عام (١٩١٧) في روسيا. ما هي إلا تأكيد واضح على المطالب ضد الدولة والسلطة الحاكمة، ضد القمع والإرهاب والحرمان، ضد طغيان الكنيسة والملوك والأمراء. وهي في مجملها حقوق تبرز شأن الفرد، وحريته وسعيه المستقل نحو السعادة وتحويله إلى الهدف الرئيسي للتنظيم الاجتماعي السياسي. ولا مجال للشك في صحة الزعم القائل بأن نمو الاعتقاد وبحقوق الإنسان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان مرافقا نحو الفردية في النظرية والممارسة السياسية.

**ثورات الغرب وحقوق الإنسان**

إن الثورات الأربعة (الانكليزية، والأمريكية، والفرنسية، والروسية). لم يكن ليكتب لها النجاح ما لم يكن الناس الطرف الأساسي فيها مستعدين لتأييدها والتضحية من اجلها نتيجة لمعاناتهم وقمع السلطات لحرياتهم وحرمانهم من الحقوق، وتلازما مع هذا المشهد السياسي كان للعامل الاقتصادي دور في إنضاج هذه الثورات واندلاعها وللمقاربة نقول أن الثورة الانكليزية والأمريكية تأتيان كتعبير صادق عن ذلك، ولم تكن الثورتان (الفرنسية) وبعدها (الروسية) بعيدتين عن ذلك.

لقد لعبت مسألة فرض الضرائب دورا هاما في التاريخ، وكان السبب الرئيس في ثورة البرلمان الانكليزي ضد أسرة (ستيوارت) فهو رغبة (شارل الأول) ملك انكلترا فرض ضرائب على الشعب دون الحصول على موافقة البرلمان. كما كان لها دورها المحرك لثورة المستعمرات الأمريكية ضد بريطانيا العظمى حيث نادت منذ البداية بأنه لا ضرائب دون تمثيل المستعمرات في البرلمان الانكليزي.

**١ –الثورة الانكليزية**

جاءت وثيقة (العهد الأعظم) (الماغنا كارتا) الصادرة في القرن الثالث عشر عام (١٢١٥) نتيجة للتمرد والثورة التي قام بها أشراف الدولة وفرسانها ورجال الكنيسة في بريطانيا ضد الحكم المطلق (للملك جون) عام (١٢١٥) فقد أقرت هذه الوثيقة وفي المادة (٣٩) منها قاعدة مهمة لضمان حريات الأفراد فنصت على أن (لا يجوز القبض على شخص أو حبسه أو تجريده من حريته أو حرمانه من حماية القانون أو نفيه أو مضايقته بكيفية ما إلا بحكم قضائي صادر من اقرأنه أي بحضور المحلفين وبمقتضى القانون).

وفي عام (١٦٢٨) صدرت (عريضة الحقوق) وكان الغرض الأساسي منها هو تقييد سلطة الملك في فرض الضرائب. أما (إعلان الحقوق) الصادر عام (١٦٨٩) فقد تضمن العديد من النصوص التي تدل بمجموعها على تقييد سلطة الملوك وإفساح المجال للأفراد في ممارسة حقوقهم وحرياتهم. ومن بعض ما تضمنه الإعلان إنهاء سلطة الملك في تعطيل القوانين وإبطال المحاكم الاستثنائية وإعطاء الشعب الحق في تقديم العرائض وحرية الانتخابات.

أما قانون الإحضار فهو (قانون جلب المحبوس أو الموقوف للمحاكمة أو للتحقيق). فقد صدر عام (١٦٧٩) في عهد الملك (شارلز الثاني) فقد نص على حظر تقييد حرية الأفراد دون حكم محكمة مختصة وضرورة جلبهم للمحاكمة أو للتحقيق خلال مدة معينة من تاريخ حبسهم أو توقيفهم) وتأسيسا على ما تحقق للشعب الانكليزي من حقوق وحريات وبنفس الوقت تقييد سلطات الحاكم كان لهذه النتائج آثار واسعة فيما حدث في الغرب فيما بعد.

**٢ -الثورة الأمريكية ومسألة حقوق الإنسان**

غالبا ما يرجع الباحثون أول تمجيد للحقوق الإنسانية في الوثائق الدستورية القومية والعالمية إلى نهاية القرن الثامن عشر. وكان أول عمل قانوني من هذا النوع اكتسب شهرة عالمية هي (وثيقة فرجينيا للحقوق) سنة (١٧٧٦)، وهي إعلان الحقوق التي قاوم بها المستوطنون الأمريكيون مطالبة التاج البريطاني بالسلطة، وهو أول دستور مكتوب يؤسس قائمة ببعض الحقوق الإنسانية الليبرالية بوصفها حقوقاً دستورية. هذا الدستور الذي خطة (توماس جيفرس) عام (١٧٤٣-١٨٢٦) وأول ما شرح به واضعو الدستور هذا هو الأخذ بمبدأ فصل السلطات الثلاث بوصفه حقا سياسيا، ووسيلة دفاعية عن موقف... المستعمرات الأمريكية الثائرة. أمام محكمة الشعوب وقد أكد بأن الناس يملكون بعض الحقوق الطبيعية التي لا يمكن التنازل عنها كحق الحياة والحرية والتطلع نحو السعادة وقد أضاف بأن دور السلطة يقتصر على تقديم الضمانة اللازمة لممارسة هذه الحقوق، وإذا ما قصرت هذه السلطة في وظيفتها فأن للرعية الحق في التمرد عليها، وتأسيسا على ذلك نصت ديباجة إعلان الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام (١٧٧٦) على أنه (في حالة تكرار سوء استخدام السلطة واغتصابها وتبين أن الغرض الذي تتطلع إليه

الحكومة من ذلك هو إخضاع الشعب للاستبداد المطلق فمن حق هذا الشعب بل الواجب عليه أن يسقط مثل هذه الحكومة).

وتأكيدا لهذا المبدأ فقد ذهبت الديباجة تعزيزاً لما ذهبنا إليه بالقول بأن: الحكومات إنها تنشأ بين الناس لتحقيق هذه الحقوق فستمتد سلطانها العادل من رضى المحكومين وموافقتهم.

إن هذا الحق حق المحكومين على الحكومة يستمد وجوده وشرعيته من خلال اتفاق الجميع عليه في لحظة صياغة الدستور، وهذا الحق يبدو جليا من نص الدستور الذي ذهب بالقول: (...نحن شعب الولايات المتحدة رغبة منا في تأليف اتحاد كامل وفي إقامة العدالة وكفالة الطمأنينة الداخلية وتهيئة وسائل الدفاع المشترك ورعاية الخير العام وضمان الحرية المباركة لنا ولذريتنا رسمنا وقررنا هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية).

وعظمة الثورة الأمريكية تتجلى كونها أول من ثبت الحقوق والحريات في الدستور وهي أول من وضع شروط وموجبات الحكومة الشرعية.

**٣-الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان**

كل الدلائل كانت تشير إلى استحالة بقاء الأوضاع على ما هي عليه في فرنسا، وان اندلاع الثورة بات مسألة وقت ليس إلا ، وذلك بسبب استبداد الملوك حيث حكموا الشعب الفرنسي بقسوة وتعسف متناهيين وظلم لا حدود له، وإهدار مخيف لثروات البلاد، مصاحبا ذلك انحطاط أخلاقي على صعيد السلطة لم يقتصر على الأسرة الحاكمة بل تعداه ليشمل رجال الدين والإقطاع.

وسط هذه الأجواء المتوترة بين الملك والشعب، بدأت بوادر الثورة تلوح في الأفق نتيجة عصيان مستمر في بعض مناطق الدولة ورفض بعض من عامة الناس دفع الضرائب وتسديد ما بذمتهم من ديون تجاه الطبقة الحاكمة. وفي أواخر القرن الثامن عشر، نشطت الحركة الفكرية لكتاب العقد الاجتماعي (مونتيسكيو، روسو وفولتير) وغيرهم التي مهدت الطريق القيام الثورة، فقد انتقد هؤلاء بشدة طريقة الحكم المطلق ونادوا بفسح المجال المشاركة الشعب في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

بيد أنه لا يمكن إغفال إسهام البرلمان الانكليزي في تلك الفترة بتأثيره في الرأي العام

الفرنسي لأنه كان يمثل أنموذجا للديمقراطية الحديثة التي كان يفتقده شعب فرنسا. كما أسهم كذلك في نجاح الثورة الأمريكية (١٧٧٣-١٧٨٣) عند بلورته أفكار العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي والديمقراطي.

إن كل هذه العوامل مجتمعة مهدت السبيل إلى إعلان الثورة في ١٤ تموز (١٧٨٩). وبعيد قيام الثورة بفترة وجيزة ألغيت جميع امتيازات طبقة النبلاء وكذلك الفروق بين الطبقات وانتشرت بذلك المساواة بين الناس وأعلنت بعد ذلك بأيام لائحة حقوق الإنسان التي أطلق عليها (إعلان حقوق الإنسان والمواطن). لم تعتبر الحقوق التي تضمنتها هذه اللائحة عن الحقوق الشعب معين أو في دولة معينة، بل تعدتها لتعتبرها حقوقا عامة لجميع البشر على اختلاف جنسياتهم وأصولهم وعقائدهم وفي مختلف البلدان، معتبرة أن جميع الناس سواسية ويشتركون على قدم المساواة في الحقوق الفردية الأصلية.

**إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي**

لقد جاء في مقدمة هذا الإعلان: (إن ممثلي الشعب الفرنسي المكونين للجمعية الوطنية، لما كانوا يعتبرون جهل حقوق الإنسان أو نسيانها أو ازدراءها هي الأسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات، فقد عقدوا العزم على عرض حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها، ضمن إعلان رسمي حتى يكون – هذا الإعلان – حاضرا وبصورة دائمة أمام أعضاء الجسم الاجتماعي مذكرا إياهم باستمرار بحقوقه وواجباتهم، كي تكون أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية بمقارنتها في كل لحظة مع هدف كل مؤسسة سياسية – أكثر احتراما لها، من اجل أن ترتكز مطالب المواطنين، من الآن فصاعدا، على مبادئ بسيطة وغير متنازع بشأنها، تتمحور دائما حول الحفاظ على الدستور وسعادة المجتمع).

وتضمن إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الذي صدر في ٢٦ آب / أغسطس ١٧٨٩، في الجمعية التأسيسية على ١٧ مادة، أن حرية التعبير (تقوم على حق ممارسة كل عمل لا يضر بالآخرين)، (ولا يجوز إزعاج أحد بسبب أرائه حتى الدينية منها)، معتبرا حرية الفكر والرأي من أثمن الحقوق للإنسان، وذلك بالتأكيد إن لكل مواطن الحق في إن يكتب ويتكلم ويطبع بحرية، على أن يكون مسؤولاً عن إساءة استعمال هذا الحق طبقا للقواعد المحددة في القانون. وقد عبر (فولتير) عن روح الثورة الفرنسية حين

أكد مقولته الشهيرة تلك عندما قال: قد اختلف معك في الرأي ولكني مستعد أن ادفع حياتي دفاعاً عن حقك في التعبير عن رأيك ، وان هذا الإعلان الذي جاءت به الثورة الفرنسية، قد أكد مرة أخرى على مسألة المساواة بوصفها النقطة المركزية بالنسبة للحقوق بالقول إن البشر متساوون في الحقوق ويبقون كذلك. والاختلافات الاجتماعية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس المنفعة العامة وتأسيسا على ذلك فقد كان تأثير هذا الإعلان ملموساً عند صياغة ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام (١٩٤٨) والتي جاء فيها:

(لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية – العدل – السلام في العالم). وقد تأثر الإعلان العالمي بروحية المادة (الثالثة) من الإعلان الفرنسي التي نصت على (إن هدف كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية غير القابلة للتقدم. وهذه الحقوق هي الحرية، الملكية، الأمن، ومقاومة الطغيان).

إن تأكيد الإعلان الفرنسي على مسألة فصل السلطات أوجد له صدى واسعاً من التأييد تمثل في إجماع كتاب النظم السياسية، ويشاركهم الرأي ذاته رجال القانون الدستوري من إن فلسفة فصل السلطات التي نادى بها (مونتسيكيو) و (جون لوك) والتي أشار لها الإعلان ترمي أن الحد من الاستبداد بالسلطة. كون تجميع السلطات الثلاثة بيد جهة واحدة هو الطغيان بعينه.

ففصل السلطات أريد به مرة أخرى إن كل سلطة مستقلة في عملها ومراقبة للسلطات الأخرى.

ولو تساءلنا عن الهدف الحقيقي لمبدأ فصل السلطات بموضوعة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فسوف لا نتردد بالقول هو حماية وسلامة الفرد في حقوقه وحرياته، وان لهذا المبدأ مغزى أنساني ابعد منه سياسي. وهذا المغزى واضح تماما من نص المادة (الحادية عشرة) التي تقول: (كل مجتمع لا تكون فيه ضمانة الحقوق مؤمنة ولا فصل السلطات محدد هو مجتمع لا دستور له إطلاقا) ، وما يجب قوله إن مساحة انتشار هذا الإعلان وحجم تأثيره امتد ليشمل عدة إعلانات ومواثيق دولية وإقليمية ووطنية وكان ذلك واضحا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٩٤٨)، والاتفاقية الأوربية لحقوق

الإنسان (١٩٥٠)، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٦٩) والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان (١٩٨١)، كذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان العام (١٩٩٧)... وغيرها الكثير.

**ثورات الشرق وحقوق الإنسان**

**ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا ومفاهيم جديدة لحقوق الإنسان**

عرفت روسيا قبل الثورة الاشتراكية (أكتوبر – ١٩١٧) نظام الحكم القيصري وكانت آخر سلالاته أسرة (رومانوف).

كانت سمات هذا النظام العنف والإرهاب وسحق الإنسان، حيث وصل الأمر إلى إقرار نظام (القنانة) أو العبودية كنظام اجتماعي ويتلخص في أن السيد أو المالك للمزرعة أو الضيعة حق التصرف في كل شيء فيها حتى المستخدمين ويحق له بيعهم كأي سلعة أخرى.

وكان (يوم الأحد الدامي) شاهدًا حيا صارخا على قسوة هذا النظام واستخفافه بالأرواح البشرية، حيث إنه بعد أن سمح للناس بالتجمهر والتظاهر وإعلان مطالبهم في الساحة الكبرى في موسكو قام النظام بدون سابق إنذار بقمع التظاهرات تلك بكل عنف وقسوة وبطش بالكثير من الناس قتلاً وإعداما وسجنا. وقد عكس الشعار الذي رفعه المتظاهرون (نريد خبزًا) ما كان يعيشه الشعب الروسي من فقر وجوع.

وقد مثلت الثورة في أحد جوانبها رد فعل تجاه سوء إدارة القياصرة للبلاد وعدم اكتراثهم بالشعب المسحوق والبلاد المتخلفة مما كان سببا في إبقاء روسيا أسيرة مرحلة القرون الوسطى وعدم تأثرها بالنهضة الأوربية. وفي خاتمة المطاف جاءت هزيمتها العسكرية أمام اليابان بات أمرا ليس صعبا ولا مستغربا.

وعليه قضت الثورة الاشتراكية في (أكتوبر عام ١٩١٧) على هذا النظام البائس وبنت نظاما اشتراكيا كان له قوانينه ونظرياته ومفاهيمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة به، مما احدث تغييرا في المفاهيم المدونة للحقوق والحريات. الذي ساعد وعجل في إحداث هذه التغييرات هي التطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الأوربية، فلقد نتج عن مبدأ الحرية الاقتصادية التي نادى بها الغرب إلى تركز وسائل الإنتاج بيد طبقة صغيرة استطاعت بفضل ما لها من ثروة ونفوذ من أن تهيمن على مقاليد الحكم في الدولة لكي تضمن تحقيق مصالحها. وعلى النقيض من ذلك

ازدياد بؤس الطبقة العاملة وسوء ظروفها المعيشية والصحية وتعرضها لخطر البطالة بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها العالم الرأسمالي الغربي.

إن ما جاءت به ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا من مفاهيم، قد حدا بمنظري النظام الجديد في (الاتحاد السوفيتي) إلى طرح مبادئ ومناهج وأفكار اشتراكية كانت السبب في إعادة النظر بـ (الحقوق الفردية)، حيث نادت المبادئ الاشتراكية للثورة البلشفية بضرورة تخلي الدولة عن موقفها المحايد إزاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والعمل على تنظيم الملكية الفردية الخاصة والإشراف على المشاريع الإنتاجية العامة وتحسين الوضع الاقتصادي لأكثرية الشعب بغية تحقيق مساواة حقيقية فعلية بعد أن ثبت عدم جدوى المساواة القانونية والسياسية المجردة التي نادى بها المذهب الفردي. وتأسيسا على ما تقدم يمكننا القول: إن الفلسفة الاشتراكية التي جاءت بها ثورة أكتوبر تتميز بلا شك عن الفلسفة الليبرالية وبالتالي فأن حقوق الإنسان التي تقوم على أساس من الفلسفة الاشتراكية سوف تتميز عن حقوق الإنسان التي تقوم على أساس من الفلسفة الليبرالية. حيث لم تكن حقوق الإنسان في الأصل تشمل إلا الحريات الفردية ولكن تم الإقرار حديثا بأن الطبيعة الإنسانية كانت قد اقتضت شيئًا أخر، لقد اقتضت حدًا أدنى من الأمن المادي الذي يتضمن بوجه خاص حماية الصحة العامة وأرواح الناس وإمكانية العثور على عمل وكذلك حدا أدنى من التنمية والتطور المادي والذهني المرتبط بالحصول على التعليم والثقافة والإعلام. وخلق خدمات عامة، مثل الضمان الاجتماعي والتعليم والتنمية... إلخ، فإنها والحال هذا لن تمثل مجرد حريات شخصية أو فردية، وإنما تشمل أيضا حقوق إنسان ذات أبعاد اجتماعية. وبناء عليه لا يخطئ من يقول بأن حقوق الإنسان التي تقوم على أساس من الفلسفة الليبرالية هي حقوق فردية بالدرجة الأولى، في حين إن حقوق الإنسان التي تقوم على أساس من الفلسفة الاشتراكية التي نادت بها ثورة أكتوبر بعد عام ١٩١٧ هي حقوق اجتماعية ويترتب على ذلك إن إعلانات حقوق الإنسان التي تمخضت عنها ثورات القرن الثامن عشر لاسيما الثورة الفرنسية كانت متعلقة بالحقوق الفردية التي تقوم على أساس من الفلسفة الليبرالية في حين إن دساتير الثورات الاشتراكية مثقلة بالحقوق الاجتماعية التي تقوم على أساس من الفلسفة الاشتراكية. التي مثلت الجيل التالي من الحقوق الفردية المقترنة بالحقوق الجماعية – الاجتماعية، حيث اختلفت عما عرفته أوربا

الغربية في دساتيرها وإعلانات حقوقها السابقة.

UNIVERSITY OF ANBAR